E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1998/WG.1/CP7
7 May 1998
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
2 JUN 1998
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق خبراء حول تقييم المراحل الأولى من تنفيذ
نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في الدول الأعضاء في الإسكوا
١٨-٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨
بيروت

تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال إعداد الحسابات القومية حسب نظام ١٩٩٣(*)

إعداد
اسامة الزعبي
مدير الحسابات القومية
رئيس شعبة الحسابات القومية

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلف، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

- صدرت كما وردت من الشعبة المعنية.

98-0159

اولاً:- مقدمـة

بدأ الأردن باعداد الحسابات القومية حسب نظام الامم المتحدة للحسابات القومية والصادر في عام ١٩٦٨ منذ منتصف السبعينات. الا ان الدائرة بدأت منذ عام ١٩٨٥ بمراجعة شاملة لتقديرات الحسابات القومية بحيث شملت التقديرات للسنوات ما بعد عام ١٩٧٥، وفي نهاية الثمانينات عملت الدائرة على اعادة تقدير الحسابات القومية للسنوات ١٩٥٢-١٩٧٤ حسب نظام عام ١٩٦٨، وتم اصدار نشرة شاملة لتقديرات الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤ للسنوات ١٩٥٢-١٩٩٢.

تعد تقديرات الحسابات القومية في الأردن في الوقت الحاضر استنادا الى مجموعة شاملة ومتكاملة من البيانات الاحصائية الاولية التي يتم الحصول عليها من خلال المسوح والدراسات الاقتصادية الميدانية التي تجريها الدائرة سنويا والتي تغطي كافة القطاعات والانشطة الانتاجية في الأردن. كذلك فقد بدأت الدائرة منذ عام ١٩٩٢ باجراء دراسات ومسوح اقتصادية ميدانية ربع سنوية، وذلك بهدف توفير مؤشرات وتقديرات ربع سنوية للانشطة والقطاعات الاقتصادية في المملكة، والتي توفر تقديرات مبكرة لمؤشرات الحسابات القومية وتعكس الاداء الاقتصادي لقطاعات الاقتصاد الوطني.

تولي الدائرة اهتماما بالغا بالتصنيفات والانظمة والتوصيات الدولية الخاصة بالحسابات القومية وبما يخدم عملية تطوير هذه الحسابات، وتحرص على ادخال احدث المفاهيم والاساليب الدولية على تقديراتها كلما دعت الحاجة الى ذلك.

لقد أُصدرت اخر نشرة للحسابات القومية في الأردن في عام ١٩٩٤، بحيث تضمنت أحدث تقديرات الحسابات للفترة ١٩٥٢-١٩٩٢، بالاضافة لتوفير التقديرات حتى عام ١٩٩٦ والتي تُنشر في بعض النشرات غير المتخصصة في الحسابات القومية مثل النشرة الاحصائية السنوية التي تصدر عن الدائرة، والنشرة الشهرية للبنك المركزي الاردني، ويتم في الوقت الحاضر اعداد الحسابات والجداول التالية:-

اولا:- الحسابات الموحدة للدولة وتتضمن:-

- حساب الناتج المحلي الاجمالي والانفاق.
- حساب الدخل القومي الممكن التصرف به وتخصيصاته.
- حساب تمويل راس المال.
- حساب الصفقات الخارجية.

ثانيا:-حسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكي والتكوين الراسمالي، وتتضمن:-

- حساب الانتاج لمنتجي الخدمات الحكومية.
- حساب الانتاج لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح وتخدم العائلات.
- حساب الانتاج لمنتجي الخدمات المنزلية.

ثالثا:-حسابات الدخل والانفاق والتمويل الراسمالي وتتضمن:-

- حساب الدخل والانفاق للحكومة العامة.

كما احتوت النشرة على العديد من الجداول المساعدة والتوضيحية منها:-

١. الناتج المحلي الاجمالي ودخل عوامل الانتاج حسب النشاط الاقتصادي وبالاسعار الجارية.

٢. الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي باسعار الكلفة الجارية والناتج القومي الاجمالي.

٣. الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الثابته.

٤. التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي ونوع الاصول بالاسعار الجارية.

٥. التكوين الراسمالي الاجمالي حسب نوع الاصول.

٦.الضرائب غير المباشرة بالاسعار الجارية.

هذا بالاضافة الى العديد من الجداول الاضافية التي لم يتم نشرها للآن والتي تهم المخططين وراسمي السياسات والباحثين مثل:-

١. اعداد العاملين حسب الجنس والنشاط الاقتصادي.

٢. التغير في المخزون حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية.

٣. الناتج المحلي الاجمالي ودخل عوامل الانتاج للقطاعين العام والخاص حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية.

٤. تكوين راس المال الثابت الاجمالي للقطاعين العام والخاص حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية.

٥. تكوين راس المال الثابت الاجمالي للقطاعين العام والخاص حسب نوع الاصول والنشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية.

ومنذ صدور المسودة الاولى لنظام عام ١٩٩٣ بدأت الدائرة باتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة للبدء بتطبيق هذا النظام، حيث تم وبالتعاون مع الاسكوا بمراجعة استمارات المسوح والدراسات الميدانية الخاصة بالانشطة الاقتصادية المختلفة، حيث تم مراجعة استمارة التعداد الصناعي لعام ١٩٩٤ من قبل المستشار الاقليمي للحسابات القومية في الاسكوا، واضافة التعديلات اللازمة للبدء بتطبيق نظام عام ١٩٩٣، ومن ثم تم تعميم هذه التعديلات على استمارات المسوح الاقتصادية الاخرى.

وقد تم البدء بقطاع الحكومة العامة حيث تم تصنيف ايرادات ونفقات الحكومة بما يتفق وتوصيات النظام الجديد، والمتوفرة في موازنة الحكومة المركزية والتي تصدر في كتابين (قانون الموازنة العامة للدولة، وموازنات المؤسسات الحكومية المستقلة) وموازنات مؤسسات حكومية اخرى مثل الجامعات الحكومية، وموازنات الحكومات المحلية (المجالس البلدية والقروية) والتي يتم اجراء مسح سنوي لها، والضمان الاجتماعي الاجباري والمتمثل بمؤسسة واحدة فقط، ومع ظهور نتائج المسوح والتعدادات للانشطة الاقتصادية المختلفة لعام ١٩٩٤ فقد تم تصنيف كافة الايرادات والنفقات لكافة القطاعات الاقتصادية بما يتفق وتصنيفات النظام الجديد.

وبعد ظهور نتائج المسوح الميدانية تم تركيب مجموعة الحسابات الجارية في نظام ١٩٩٣ للقطاع المالي وغير المالي والحكومة العامة، اما انتاج قطاع الاسر المعيشية فهو لان لا يشمل الا الايجارات الفعلية والمحتسبة، حيث تم اضافة سؤال لاستمارات المسوح حول "هل تمسك المنشاة سجلات محاسبية" بالاضافة الى ان نتائج دراسة دخل ونفقات الاسرة التي اجرتها الدائرة في عام ١٩٩٧ لم تظهر بعد بشكلها النهائي والتي ستخدم بشكل مباشر عملية اعداد هذه الحسابات لقطاع الاسر المعيشية. حيث تم تصميم استمارة هذه الدراسة بما يخدم تطبيق النظام وقد تم مراجعتها من قبل شعبة الحسابات القومية وبمساعدة فنية من الاسكوا.

ثانياً:- القطاعات المؤسسية

لاغراض تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ تم تقسيم الاقتصاد الاردني الى القطاعات المؤسسية الواردة في النظام وعلى النحو التالي:-

المشروعات غير المالية: تشمل هذه المشروعات جميع الوحدات الانتاجية التي تمارس انشطة غيرمالية بغض النظر عن ملكية هذه المشروعات سواء كانت مملوكة للقطاع الخاص الوطني، او لمساهمين غير مقيمين، او مملوكة للحكومة او لهيئات لا تهدف الربح وتنتج سلعا وخدمات غير مالية بهدف بيعها في السوق باسعار مهمة اقتصاديا، ويستثنى من ذلك في الوقت الحاضر انشطة ايجار المساكن (الايجارات الفعلية والمحتسبة)، والتي صنفت ضمن قطاع العائلات، ولم يتم في البيانات الحالية لعام ١٩٩٤ فصل الانشطة التي يجب ان تصنف ضمن قطاع الاسر المعيشية، الا انه تم اضافة سؤال الى استمارات المسوح حول "هل تمسك المنشأة حسابات مستقلة"، وعند اعداد الحسابات للسنوات التالية سيتم فصل هذه الوحدات الانتاجية من المشروعات غير المالية، والمشروعات المالية وتصنيفها ضمن قطاع الاسر المعيشية. حيث ان الوحدات الانتاجية التي لا تمسك سجلات محاسبية يختلط فيها عادة دخل التنظيم مع دخل الملكية ويكون التصرف غالبا بالموجودات الثابته من قبل المالك لصالح الاسرة والعمل، بالاضافة الى الاستفادة من نتائج دراسة نفقات ودخل الاسرة التي نفذتها الدائرة في عام ١٩٩٧، والتي اشتملت على كافة التفاصيل المتعلقة بدخل افراد الاسرة، حيث ارفقت

استمارة منفصلة للعاملين لحسابهم الخاص ولافراد الاسرة المصنفين كاصحاب عمل وتشمل هذه الاستمارة على قيمة وكمية المنتجات وطريقة التصرف بها ، بالاضافة للسلع والخدمات المستخدمة في الانتاج، وقد تم مراجعة استمارة هذه الدراسة من قبل خبراء الاسكوا وخاصة فيما يتعلق بمدى تلبيتها لاحتياجات ومتطلبات تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

ومنذ عام ١٩٩٢ تم تطبيق التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية (ISIC3) واستنادا لهذا التصنيف فان المشروعات غير المالية في الأردن تتضمن:-

١. الزراعة والصيد والحراجة وصيد الاسماك:- وتشمل انشطة الانتاج النباتي والحيواني بالاضافة الى نشاط صيد الاسماك وانتاج الحراج حسب التصنيف الصناعي الدولي لجميع الانشطة الاقتصادية (ISIC3).

٢. المناجم والتعدين:- يتكون هذا القطاع في الأردن بصورة اساسية من عدد محدود من الشركات حيث يشمل على استخراج المركبات الكيماوية (شركتي الفوسفات والبوتاس) والتي تشكل قيمتها المضافة ما يزيد عن ٩٢٪ من اجمالي القيمة المضافة للقطاع، بالاضافة الى قطع الاحجار والكسارات والتي تساهم مساهمة متواضعة في هذا القطاع.

٣. الصناعات التحويلية:- وتشمل جميع الانشطة التي تعمل في تحويل المواد الخام الاولية سلع يمكن ان تستهلك بشكل نهائي او وسيط، ويتم الحصول على اطار هذا القطاع بالاضافة لاطار قطاع المناجم والمحاجر من خلال التعداد الصناعي الذي تجريه الدائرة كل خمس سنوات ويتم تحديث هذا الاطار سنويا من خلال رخص المهن والصناعات الصادرة من الجهات الحكومية ذات العلاقة.

٤. الكهرباء والمياه:- يشمل هذا القطاع في الأردن على اربع منشآت فقط تعمل ثلاث منها في مجال انتاج وتوزيع الكهرباء، واما الرابعة فتعمل في مجال انتاج وتوزيع المياة.

٥. التشييد:- يندرج ضمن هذا القطاع الوحدات الانتاجية العاملة في مجال الاعمار وتشييد المشيدات الاخرى وتركيب المباني الجاهزة والتركيبات الانشائية الاخرى، وتشمل المقاولين المسجلين والمصنفين من قبل الجهات الحكومية والعاملين في القطاع بشكل غير منظم (بنائيين، وعاملين في مهن انشائية اخرى).

٦. تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والمطاعم والفنادق:- يشمل هذا القطاع على انشطة تجارة الجملة والتجزئة (والتي تشمل المؤسسات الحكومية العاملة في مجالي تجارة الجملة والتجزئة)، بالاضافة لانشطة المطاعم والفنادق، ونشاط صيانة واصلاح المركبات والسلع الشخصية.

٧. النقل والتخزين والاتصالات:- يشمل هذا القطاع على كافة الشركات واشباه الشركات التي تعمل في مجال انشطة النقل البري (حتى لو كانت الملكية لاسر معيشية مثل سيارات التاكسي والسرفيس وما الى ذلك) والبحري والجوي والخدمات المساندة لهذه الانشطة، وانشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية وانشطة نقل الرسائل والبرقيات، وانشطة التخزين سواء كان في مستودعات خاصة او ساحات التخزين او البرادات ...الخ.

٨. خدمات الاعمال التجارية:- تشمل هذه الخدمات انشطة الوحدات الانتاجية العاملة في مجال الخدمات الهندسية، والقانونية، والمحاسبية، وخدمات الحاسوب، وتاجير الالات والمعدات، وخدمات الدعاية والاعلان، والهيئات التي لاتهدف الربح وتخدم قطاع الاعمال مثل غرف الصناعة والتجارة واتحاد شركات التامين، وجمعية البنوك الاردنية.

٩. الخدمات الاجتماعية والشخصية:- تشمل هذه الخدمات في الأردن على خدمات التعليم والصحة والخدمات الترفيهية والخدمات الشخصية الاخرى (صالونات حلاقة الرجال والسيدات، ومحلات كي الملابس ...الخ)، والتي تنتج من قبل شركات واشباه شركات ويتم بيعها في السوق باسعار ذات دلالة اقتصادية.

المشروعات المالية: تشمل هذه المشروعات على الوحدات الانتاجية (شركات واشباه شركات) العاملة في مجال الوساطة المالية والانشطة المالية

المساعدة، وبذلك فقد تم تقسيم هذا القطاع في الأردن استنادا لما هو وارد في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ على النحو التالي:-

أ- البنك المركزي الاردني.

ب- شركات الايداع الاخرى: وتشمل البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والمؤسسات المالية المتخصصة الاخرى والتي تقبل الودائع من العملاء وتقدم التسهيلات الائتمانية لهم، وتكون عادة عبارة عن شركات مساهمة عامة والقرارت المتخذة بها مستقلة بشكل كامل عن قرارات ماليكيها، وتشمل ايضا كافة فروع البنوك الاجنبية والعاملة داخل الحدود الاقليمية للمملكة.

ج- الوسطاء الماليون الاخرون:- وتشمل هذه الفئة على شركات الوساطة العاملة في السوق المالي، حيث تعمل هذه الشركات في شراء وبيع الاسهم اما لحسابها او لحساب افراد وشركات مقابل عمولة، وفي بعض الاحيان تمارس البنوك التجارية والمتخصصة والمؤسسات المالية الاخرى مثل هذه الاعمال من خلال وحدات خاصة في هذه البنوك والمؤسسات والتي تعامل كانشطة ثانوية عند عدم امكانية فصل حساباتها عن الحسابات الرئيسة للبنك او المؤسسة.

د- شركات التامين وصناديق التقاعد:- تشمل على شركات التامين العاملة في المملكة بهدف توفير خدمة التامين (على الحياة وضد الحوادث والحريق والسرقة وضد المرض والشيخوخة وغيرها من اشكال التامين). اما صناديق التقاعد فانها في الوقت الحاضر غير موجودة كشركات مستقلة تعمل في الاقتصاد الاردني، والاشكال الموجودة هي بعض الانشطة الثانوية لشركات التامين وعلى نطاق ضيق، اما الصناديق التي تعمل في هذا العمل بشكل اساسي فهي مؤسسة الضمان الاجتماعي، وصندوق تقاعد لموظفي الحكومة المصنفين، وقد تم تصنيفهما ضمن قطاع الحكومة العامة.

هـ- المؤسسات المالية الاخرى:- وتشمل بصورة اساسية الوحدات الانتاجية التي تعمل في شراء وبيع العملات الاجنبية، وبالرغم من ان النظام يستبعد تصنيف هذا النشاط ضمن الشركات المالية، حيث يمكن تصنيفهم بغالب الاحيان ضمن قطاع الاسر المعيشية، الا انه للآن لم نتمكن من فصل هذه الانشطة، حيث ان هناك العديد منها يمكن ان تعامل كاشباة شركات ويمكن فصل حساباتها عن حسابات ماليكيها، والتي تتعامل بالاضافة لنشاطها في بيع وشراء العملات الاجنبية في قبول الودائع النقدية، واجراء التحويلات المالية من/الى الأردن.

الحكومة العامة: لاغراض تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ تم تقسيم هذا القطاع الى الانشطة الفرعية التالية:-

- الحكومة المركزية
- الحكومة المحلية
- صندوق الضمان الاجتماعي

تشمل الحكومة المركزية على جميع الوحدات الحكومية والمؤسسات التي لا تهدف الربح وتسيطر عليها وتمولها الحكومة المركزية (صندوق المعونة الوطنية). وتشمل هذه الوحدات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية التي تعمل في انتاج وتوفير خدمات جماعية للمجتمع بالمجان او انتاج وتوفير سلع وخدمات لافراد الاسر المعيشية بالمجان او باسعار ليست ذات دلالة اقتصادية. وهذه الوزارات والدوائر والمؤسسات تمول اساسا من خزينة الدولة ولا يمكن انفاق أي مبلغ بدون موافقة ادارة الخزينة العامة، بالاضافة لذلك تشمل على صندوق التقاعد الخاص بموظفي الدولة المصنفين، وايضا بعض المؤسسات التي تدار وتمول بصورة اساسية من قبل الحكومة مثل الجامعات الحكومية والمستشفيات التابعة لها، ومراكز البحث العلمي الحكومية (المركز الاعلى للعلوم والتكنولوجيا).

اما الحكومة المحلية فتشمل المجالس البلدية والقروية المنتشرة في جميع المدن والقرى الاردنية والتي يكون لها استقلال اداري ومالي عن الحكومة المركزية، حيث تقوم هذه المجالس بجباية الضرائب والرسوم الخاصة بها والانفاق من موازنات خاصة بها.

واخيرا يشمل هذا القطاع على المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (صندوق الضمان الاجتماعي في المملكة)، والتي تغطي جزء كبير من افراد المجتمع

الاردني بمظلتها، حيث يخضع العاملين في جميع المؤسسات والشركات التي يعمل بها خمس عمال فاكثر بالاضافة لموظفي الحكومة غير الخاضعين لصندوق التقاعد، بالاضافة الى بعض الاشتركات الاختيارية، ويتم الاشراف عليها بشكل كامل وتدار من قبل الحكومة.

العائلات (الاسر المعيشية): يشمل هذا القطاع على جميع الاسر المعيشية المقيمة، ويتم التعامل مع هذا القطاع حاليا على انه قطاع استهلاكي فقط، ولم يتم فصل انتاج هذا القطاع في الحسابات التي تم اعدادها لعام ١٩٩٤ الا كمنتج لنشاط الايجارات فقط، وكما ذكرنا سابقا فان العمل جار في فصل الانشطة الانتاجية لهذا القطاع بالاعتماد على ما تم اضافته من اسئلة لاستمارات الدراسات والمسوح الاحصائية المختلفة.

الهيئات التي لا تهدف الربح وتخدم قطاع الاسر المعيشية: يشمل هذا القطاع جميع المؤسسات والهيئات التي لا تهدف الربح وتمول تمويلا خاصا من خلال الاشتراكات والهبات والتبرعات وتقدم خدماتها للاسر المعيشية.

ويشمل هذا القطاع في الاردن كما هو الحال في معظم دول العالم على الجمعيات الخيرية ونقابات العمال والنقابات المهنية الاخرى والاحزاب السياسية والكنائس والجمعيات الدينية والنوادي الثقافية والترفيهية والرياضية، وبالاضافة لذلك فان هذا القطاع يشمل في الاردن انشطة وكالة الغوث الدولية وخاصة البرامج المقدمة من الوكالة للاسر المعيشية (البرامج التعليمية والصحية وبرامج الاغاثة) حيث صنفت هذه البرامج على انها وحدات مقيمة لا تهدف الى الربح، في حين ان ادارة الوكالة صنفت على انها وحدة غير مقيمة.

العالم الخارجي: يتالف هذا القطاع من جميع الوحدات غير المقيمة سواء كانت تمارس نشاطها داخل الحدود الاقليمية للمملكة او خارجها. وبذلك فان جميع المعاملات التي تتم بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة والمتواجدة خارج الحدود الاقليمية بالاضافة للمعاملات التي تتم مع السفارات والقنصليات الاجنبية والهيئات الاجنبية الاخرى (مثل هيئات الاشراف على انفاق المساعدات)، والهيئات الدولية باستثناء خدمات وكالة الغوث والتي صنفت على انها وحدة مقيمة.

ثانياً:- التعاريف والمفاهيم المستخدمة:-

لاغراض تطبيق هذا النظام فقد تم الاستعانة بخبراء الاسكوا خاصة اثناء تواجد المقر في عمان، حيث قام مستشار الحسابات القومية في الاسكوا بعدة زيارات لدائرة الاحصاءات العامة وتقديم الخبرات والاستشارات اللازمة في مجال تصنيف الانشطة الاقتصادية وتعديل استمارات المسوح بما يخدم تصنيف هذه الانشطة حسب نظام ١٩٩٣.

تشمل المشروعات غير المالية كافة الشركات واشباه الشركات المقيمة التي تعمل اساسا في مجال انتاج السلع والخدمات غير المالية السوقية وبغض النظر عن ملكية هذه الشركات واشباه الشركات سواء كانت مملوكة لمساهمين مقيمين او غير مقيمين او مملوكة لقطاع الحكومة او لهيئات لا تهدف الى الربح الا انها تنتج سلغا وخدمات غير مالية للسوق. وتصنف الشركات واشباه الشركات غير المالية على اساس ان نشاطها الرئيسي غير مالي.

يشمل قطاع الشركات غير المالية في الوقت الحاضر (حسب البيانات في الحسابات المرفقة) وبالاضافة للشركات واشباه الشركات غير المالية على المشروعات غير ذوات الشخصية الاعتبارية والتي تصنف حسب النظام ضمن قطاع الاسر المعيشية، ويجري الان العمل على فصل هذه المشاريع اعتمادا على سؤال تم اضافته لاستمارات المسوح الاقتصادية ويتعلق بـ "هل تمسك المنشاة سجلات محاسبية"، وذلك بافتراض ان جميع المنشات التي لا تمسك سجلات محاسبية يختلط بها دخل التنظيم مع دخل الملكية وتصنف على انها مشروعات غير ذوات شخصية اعتبارية ضمن قطاع الاسر المعيشية، وسيتم اعادة تركيب الحسابات لعام ١٩٩٤ بما يتفق وهذه المبادئ.

اما قطاع الشركات غير المالية فينسجم في الوقت الحاضر الى حد كبير مع تعاريف ومفاهيم نظام ١٩٩٣ وقد سبق الاشارة لمكوناته، باستثناء شركات شراء وبيع العملات الاجنبية، والتي سيتم اعادة تصنيفها وحسب وضع كل شركة فيما اذا كانت تمسك سجلات محاسبية او لا تمسك، حيث سيتم تصنيف الشركات التي لا تمسك سجلات محاسبية ضمن قطاع العائلات. اما صناديق التقاعد فتقتصر في الاردن حاليا على نشاط المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وصندوق تقاعد موظفي الدولة المصنفين، وقد صنفت المؤسسة والصندوق ضمن قطاع الحكومة العامة.

وفيما يتعلق بقطاع الحكومة العامة فقد تم تصنيف انشطته وتصنيف نفقات وايرادات هذا القطاع بالتعاون الكامل مع مستشار الحسابات القومية في الاسكوا اثناء زياراته لدائرة الاحصاءات العامة، وقد تم تقسيم هذا القطاع الى الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وصندوق (مؤسسة) الضمان الاجتماعي، وقد تم فصل جميع الانشطة الحكومية التي تنتج سلعا وخدمات سوقية وتصنيفها ضمن قطاع الشركات غير المالية (مثل مؤسسة الاتصالات، والمكاتب البريدية، والاذاعة والتلفزيون، وسلطة الطيران المدني) او ضمن قطاع الشركات المالية (مثل صندوق توفير البريد).

ينسجم تعريف قطاع الاسر المعيشية من ناحية مع تعاريف ومفاهيم النظام ولاينسجم من ناحية اخرى، اما الناحية التي ينسجم التعريف مع ما ورد في النظام فهو تعريف الاسرة المعيشية من حيث انها تشمل الافراد الذين يشتركون في سكن واحد ويشتركون في استهلاك السلع والخدمات بصورة جماعية او شبه جماعية حتى لو لم يكن بينهم رابطة دم، مثل العمال والطلاب. اما الناحية الاخرى والتي لا ينسجم التعريف مع النظام فهي كما ذكرنا سابقا ما يتعلق بانتاج هذا القطاع والذي سيتم فصله عن قطاع الشركات المالية والشركات غير المالية في المستقبل القريب وتجدر الاشارة هنا الى ان الدائره تنفذ حاليا مسحا للحدائق المنزلية في مدينة عمان، والذي سيساهم بتوفير قاعدة جيدة عن بيانات انتاج الاسر والذي يستهلك ذاتيا بالاضافة لما سيتم توفيرة من هذه البيانات من نتائج دراسة نفقات ودخل الاسرة لعام ١٩٩٧، والتي من المنتظر ظهور نتائجها في وقت قريب من هذا العام.

اما قطاع المؤسسات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات فيشمل فقط تلك المؤسسات التي تنتج خدمات غير سوقية بشكل اساسي وتقدمها بالمجان او باسعار غير ذات دلالة اقتصادية للاسر المعيشية وتمول بصورة اساسية من اشتراكات الاعضاء او التحويلات الجارية، بالاضافة الى الخدمات المقدمة من وكالة الغوث الى الاسر المعيشية في الاردن. اما الهيئات التي لا تهدف الربح وتخدم قطاع الاعمال (مثل غرف الصناعة والتجارة، وجمعية البنوك الاردنية، واتحاد شركات التامين ...الخ) فلم تصنف ضمن هذا القطاع، كذلك لم يشمل هذا القطاع على الهيئات التي لا تهدف الربح وتمول وتدار بصورة اساسية من قبل قطاع الحكومة.

ويشمل القطاع الخارجي جميع الوحدات غير المقيمة سواء كانت متواجدة داخل الحدود الاقليمية الاردنية او خارجها، وهذا يعني ان هذا القطاع يشمل السفارات والقنصليات الاجنبية المتواجدة على الارض الاردنية ولا يشمل السفارات والقنصليات الاردنية في الخارج والتي تصنف على انها وحدات مقيمة.

ثالثاً:- الحسابات التي تم تركيبها:-

تم في الوقت الحاضر تركيب الحسابات الجارية التالية:-

١. حساب الانتاج
٢.حساب توليد الدخل
٣.حساب التوزيع الاولي للدخل
٤.حساب التوزيع الثانوي للدخل
٥.حساب اعادة توزيع الدخل العيني
٦.حساب استخدام الدخل المتاح

٧.حساب استخدام الدخل المتاح المعدل

لقد تم تركيب هذه الحسابات لجميع القطاعات المؤسسية التي سبق الاشارة اليها، الا انه لا بد من القول هنا ان هذه الحسابات لا زالت اولية ويتم اعادة النظر بها في الوقت الحاضر لتاخذ صيغتها النهائية ولتوضع بعدها منهجية للعمل والتي ستمكننا من السير في الطريق الصحيح لتطبيق النظام وفهمه بشكل اكثر عمقا. وسيكون هذا الاجتماع ذا فائدة كبيرة للاستفادة من تجارب الدول الاخرى والاستفادة من اية ملاحظات على ما تم اعداده لغاية الان من اجل تطوير وتحسين البيانات الحالية.

ثالثاً:- المصادر الاحصائية:-

بدأت الدائرة باجراء التعديلات على استمارات التعدادات والمسوح الاقتصادية منذ صدور المسودات الاولى للنظام، ولا زالت عمليات التعديل مستمرة. وتمشيا مع ذلك فقد تم مراجعة استمارة التعداد الصناعي الذي تم تنفيذة في عام ١٩٩٤ من قبل المستشار الاقليمي للحسابات القومية في الاسكوا وابداء الملاحظات اللازمة واجراء التعديلات المطلوبة لتنفيذ المرحلة الاولة من النظام. وقد عملت الدائرة على اجراء التعديلات التي حصلت على استمارة التعداد الصناعي على كافة استمارات المسوح الاقتصادية الاخرى، كما تم مراجعة استمارة دراسة نفقات ودخل الاسرة لعام ١٩٩٧ من قبل المختصين بالحسابات القومية في الدائرة ومستشار الحسابات القومية في الاسكوا لدراسة مدى انسجامها مع مفاهيم وتعاريف النظام واجراء التعديلات اللازمة.

وبشكل عام يمكن القول ان الدراسات والمسوح الاقتصادية والميزانيات والحسابات الختامية للمؤسسات الحكومية، والتي تغطي جميع الانشطة الاقتصادية هي المصدر الاساسي لبيانات الحسابات القومية،خاصة بما يتعلق بتطبيق النظام الجديد. وسنورد تاليا هذه الدراسات والمسوح:-

١. التعدادات والمسوح الزراعية:- وتشمل التعداد الزراعي والذي يتم اجراؤه كل عشر سنوات تقريبا، وقد تم تنفيذ اخر تعداد في عام ١٩٩٧، بالاضافة للمسوح السنوية مثل مسح الانتاج النباتي، ومسح مدخلات الانتاج النباتي، ومسح الثروة الحيوانية، ودراسة الاسعار الزراعية.

٢. التعدادات والمسوح الصناعية:- تنفذ الدائرة تعدادا للمنشات الصناعية كل خمس سنوات وكلن اخرها عام ١٩٩٤، اما في السنوات التي تفصل بين كل تعدادين فيتم اجراء مسوح بالعينة للمنشات الصناعية، وتشمل التعدادات والمسوح انشطة المناجم والمحاجر، والصناعات التحويلية، والكهرباء، وخدمات اصلاح المركبات واصلاح السلع الشخصية والمنزلية.

٣. المسوح الخاصة بقطاع الانشاءات:- وتشمل مسح المقاولين، والمسح التكميلي، ومسح رخص الانشاءات.

٤. مسح تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق:- يتم اجراء هذا المسح سنويا لجميع المنشات العاملة في تجارة الجملة ولعينة من منشات تجارة التجزئة.

٥.مسح النقل والتخزين والاتصالات:- يشمل هذا المسح المنشات العاملة في مجال النقل البري والبحري والجوي وفي انشطة البريد والاتصالات وانشطة تخزين البضائع، ويتم تقسيم المنشات العاملة في هذا القطاع الى قسمين، يشمل القسم الاول على منشات القطاع المنظم وهي المنشات التي تمارس عملها وتمتلك مقرا بعنوان معروف، في حين ان منشات القطاع غير المنظم تشمل وسائط نقل الركاب والبضائع التي يمتلكها افراد دون وجود عنوان محدد.

٦.مسح البنوك وشركات التامين والمؤسسات المالية الاخرى:- يتم اجراء هذا المسح سنويا حيث يتم زيارة جميع البنوك وشركات التامين والمؤسسات المالية، باستثناء شركات الصرافة وشركات الوساطة في السوق المالي حيث يتم اجراء مسح بالعينة لمثل هذه المنشات.

٧. مسح الخدمات:- يتم اجراء هذا المسح سنويا حيث يتم تغطية المنشات التي يعمل بها ٢٥ عامل فاكثر تغطية شاملة في حين يجرى مسحا بالعينة للمنشات الاخرى. يشمل هذا المسح مجموعة مختلفة من الخدمات التي تهدف الى الربح،

والخدمات التي لا تهدف الربح، اما الخدمات الهادفة للربح فتشمل خدمات المطاعم والفنادق والخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الترفيهية والخدمات الهندسية والقانونية والمحاسبية والاستشارية بالاضافة الى خدمات شخصية اخرى مثل كي الملابس وصالونات التجميل والحلاقة ...الخ. اما الهيئات التي لا تهدف الربح فتشمل جميع الهيئات الخيرية والتطوعية التي تقدم خدماتها للعائلات ويعمل بها عاملان فاكثر، وبنفس طريقة الهيئات التي تهدف الربح يشمل المسح جميع الهيئات التي يعمل بها ٢٥ عاملا فاكثر وعينة للهيئات الاخرى.

٨.دراسة نفقات ودخل الاسرة:- يتم اجراء هذه الدراسة مرة كل خمس سنوات وقد تم تنفيذ اخر دراسة في عام ١٩٩٧، وتشمل استمارة هذه الدراسة جميع بنود انفاق الاسر الفعلية والمحتسبة ومصادر الدخل الجاري والراسمالي والعمليات الراسمالية التي تقوم بها الاسرة او أي من افرادها خلال العام، وقد تم اضافة استمارة ملحقة لانتاج العاملين لحسابهم الخاص ومستلزمات الانتاج السلعية والخدمية المستخدمة في الانتاج.

وبالاضافة لهذه المسوح فان الدائرة تعتمد على بعض المصادر الحكومي والتي تعتبر المصادر الوحيدة لقطاع الحكومة العامة، ومن اهمها قانون الموازنة العامة للدولة و الحساب الختامي للدولة، ويشملان بيانات تفصيلية عن جميع الوزارات والدوائر الحكومة التي تمول من خزينة الدولة، هذا بالاضافة لبعض الميزانيات الحكومية الخاصة مثل، ميزانيات البلديات والمجالس القروية، والجامعات الحكومية، وصندوق (مؤسسة) الضمان الاجتماعي.

ويتم الحصول على البيانات الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي من ميزان المدفوعات الذي يعده البنك المركزي الاردني.

ولبيان مدى شمولية استمارات المسوح الاقتصادية الواردة في البنود السبعة السابقة سنقتصر الحديث عن دراسة التعداد والمسوح الصناعية والتي تعتبر اساس للدراسات والمسوح الاقتصادية في القطاعات الاخرى، حيث تتشابه جميع الاستمارات بجميع الاقسام بإستثناء بعض الاختلافات الضرورية؛ مثل صفحة الانتاج من النشاط الرئيسي والانشطة الثانوية، وبذلك فإن الاستمارة بشكل عام تشمل الاقسام والبنود التالية:-

- البيانات التعريفية:- وتشمل فئة المنشاة ورقمها والنشاط الاقتصادي الرئيسي وعنوانها ...الخ.
- البيانات العامة:- وتشمل على العديد من البيانات المتعلقة بالمنشاة مثل الكيان القانوني، ونسبة مساهمة الحكومة، ونسبة المساهمة غير الاردنية، والتنظيم الاقتصادي، والانشطة الثانوية، وهل تمسك المنشاة سجلات محاسبية ام لا.
- بيانات عن العاملين في المنشاة:- وتشمل اعداد العاملين حسب الحالة العملية، والعاملون برواتب وبدون رواتب، والعمال الموسميون والمتدربون والعاملين في بيوتهم لحساب المنشاة.
- تعويضات العاملين:- تشمل الاستمارة على بيانات تفصيلية عن الرواتب والاجور النقدية والمزايا العينية المقدمة للعاملين (طعام، سكن، ملابس، مواصلات، والخدمات صحية والاجتماعية والترفيهية المقدمة للعاملين)، ومساهمة المنشاة في الضمان الاجتماعي، والمزايا الاخرى مثل مساهمة المنشاة في التامين الصحي وضد اصابات العمل والتامين على حياة العاملين.
- مستلزمات الانتاج السلعية ومصروفات الانتاج الاخرى:- وتشمل على بيانات تفصيلية عن قيمة المستلزمات السلعية والخدمية المستخدمة في الانتاج، وقد تم جمع بيانات تفصيلية عن قيمة المخازين في بداية ونهاية العام مقيمة بالقيمة الدفترية وباسعار ١/١ و ١٢/٣١ من عام المسح، وقد ادرجت ملاحظة للمنشات التي لا تتمكن من تقييم مخزونها باسعار ١/١ و ١٢/٣١ لذكر الاسلوب المستخدم في تقييم المخازين لاجراء التعديلات اللازمة اثناء عملية تطبيق النظام.
- المصاريف الاخرى المتنوعة:- وتشمل على كافة المدفوعات الاخرى التي تتحملها المنشاة خلال العام من دخول ملكية مستحقة للغير والنفقات التحويلية، ومسحوبات الشركاء او المالكين، وضريبة الدخل المستحقة على ارباح المنشاة وغيرها.

• الضرائب على الانتاج والمستوردات:- وقد تم تقسيم هذا البند حسب ما ورد في النظام الى قسمين، يشمل الاول على الضرائب على المنتجات والتي تشمل الرسوم الجمركية على المستوردات، والضرائب الاخرى على المنتجات كضريبة المبيعات والضرائب والرسوم على الصادرات، اما القسم الثاني فيشمل الضرائب الاخرى على الانتاج والتي تشمل رسوم الترخيص وضرائب الابنية وطوابع الواردات وغيرها من الضرائب ةالرسوم.

•الانتاج من النشاط الرئيسي:- يتم جمع بيانات عن قيمة المنتجات التامة الصنع، والمنتجات الراسمالية لاستخدامها في المنشاة، والمنتجات غير تامة الصنع، وقيمة مخلفات الانتاج. اما البيانات التي تجمع فتشمل مخازين بداية ونهاية العام بالقيمة الدفترية وباسعار ١/١ و ١٢/٣١ من عام المسح، وقيمة الانتاج خلال العام، والمبيعات المحلية والمصدرة، والانتاج التام الصنع والمستخدم ثانية داخل المنشاة، وقيمة الانتاج التالف والمفقود.

• الانتاج من الانشطة الثانوية:- وتشمل قيمة الانتاج من النشاط التجاري (وقد تم معالجة المخازين بنفس الطريقة التي سبق الاشارة اليها عند الحديث عن النشاط الرئيسي)، وقيمة الخدمات المقدمة للغير والتي تشمل الخدمات الصناعية وخدمات الصيانة والاصلاح وايجارات المباني وايجارات الالات والمعدات وخدمات النقل.

• الايرادات الاخرى المتنوعة:- وتتمثل بتفاصيل الايرادات الناتجة عن دخول الملكية، والدخول التحويلية والاعانات الانتاجية.

• الموجودات الثابته:- وتشمل على القيمة في بداية العام (الدفترية والجارية) وقيمة الموجودات المشتراة خلال العام وقد تم فصل المستوردات المباشرة عن المشتريات الجديدة من السوق المحلي وتم فصل المشتريات المستعملة والقطاع الذي اشتريت منه، كذلك تشمل هذه الصفحة على قيمة الموجودات من انتاج المنشاة، وقيمة الاضافات والتحسينات الراسمالية، وقيمة التالف والمفقود، وقيمة الموجودات المباعة والقطاع الذي بيعت له، والاهتلاك السنوي، وقيمة الموجودات في نهاية العام (الدفترية والجارية)، ولجميع انواع الموجودات الثابتة في المنشاة.

وقد تم تفريغ مكونات هذه الاستمارة في جداول خاصة لجميع القطاعات التي تشملها هذه المسوح وتصنيفها وفقا لنظام ١٩٩٣، كما تم تبويب وتصنيف نفقات وايرادات المؤسسات الحكومية حسب ما هي واردة في الميزانيات الحكومية المختلفة تحت اشراف كامل من قبل المستشار الاقليمي للحسابات القومية في الاسكوا السيد قطب سالم اثناء زياراته للدائرة وقد تم مراجعة بعض البنود غير الواضحة في الميزانيات والحصول على تفاصيلها من الجهات ذات العلاقة وبما يخدم تطبيق النظام.

وبعد هذا الاستعراض لمكونات الاستمارة المعتمدة في الدراسات والمسوح السنوي لمختلف الانشطة الاقتصادية، اود ان اشير الى ان الدائرة بدأت بجمع بيانات خاصة باحصاءات البيئة منذ ثلاث سنوات والتي ستخدم ايضا تطبيق هذا النظام.

الا انه لابد من الاشارة هنا الى ان البيانات المتاحة حاليا لا تخدم الا عملية تركيب الحسابات الجارية بصورة اساسية، والعمل جارٍ حاليا على اجراء بعض التعديلات على الاستمارات المستخدمة لاستكمال تطبيق النظام، حيث ان هذه الاستمارات لا تشمل اية بيانات عن الاصول غير الملموسة والاصول المالية، والتي قد تتطلب اجراء مسوحا خاصة بتقييم الموجودات وليس اجراء تعديلات على الاستمارات المستخدمة.

ثالثاً:- المشاكل والصعوبات:-

ان الصعوبات والمشاكل التي واجهت وتواجه تطبيق هذا النظام قد تكون مشابهة لكثير من المشاكل في دول المنطقة والتي يمكن تلخيصها بما يلي:-

١. النقص في تدريب وتاهيل الكوادر العاملة في مجال الحسابات القومية، وانخفاض اعداد ومدد البرامج التدريبية التي تعقد في دول المنطقة، وفي بعض

الاحيان يكون الموفدون لهذه الدورات من غير المختصين، وقد كان لتعاون الاسكوا في هذا المجال كبير الاثر في التغلب على مثل هذه المشكلة.

٢. يعتبر هذا النظام من الانظمة بالغة الاهمية في النواحي الاقتصادية لكل دولة، ويرتبط ايضا بالعديد من التصنيفات الدولية الاخرى التي لا بد من اجراء التعديلات اللازمة عليها مثل دليل ميزان المدفوعات، والدليل الخاص بموازنة الدولة وغيره والتي تقع خارج نطاق عمل دوائر الاحصاءات، وبالتالي فانة لا بد من اجراء التعديلات اللازمة في الدوائر والمؤسسات ذات العلاقة. وفعلا تم في الاردن الانتقال الى اخر ما صدر من ادلة والخاصة بميزان المدفوعات والموازنة العامة في الفترة الاخيرة.

٣. المشكلة المالية، وهذه المشكلة تعاني منها العديد من دول المنطقة، خاصة عند الحاجة لتمويل تدريب الموظفين اوتعيين كوادر جديدة، او اجراء مسوح ودراسات خاصة ببعض المتغيرات.

٤. ان عدم تفهم المؤسسات الحكومية ومنشات القطاع الخاص للحاجة لتطبيق هذا النظام، يجعل عملية الحصول على البيانات التفصيلية اللازمة لتطبيق هذا النظام في غاية الصعوبة، وقد يكون في بعض الاحيان مثل هذا الامر خارج نطاق قدرة هذه المؤسسات مثل عمليات تقييم المخازين واعادة تقييم الموجودات الثابته، والتي لا بد من استخدام بعض التقديرات المكتبية للوصول الى ما يحتاجه تطبيق هذا النظام.

الاستخدامات

S1+S2	S2	S1	S15	S14	S13	S12	S11
المجموع	بقية العالم	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاسر المعيشية	الحكومة العامة	الشركات المالية	الشركات غير المالية
4453.7		4453.7	20.2	33.3	404.9	47.4	3947.9
576.0		576.0					
3575.4		3575.4	47.1	489.2	666.9	145.8	2226.4
390.4		390.4	2.7	1.0	44.7	10.8	331.2
3185.0		3185.0	44.4	488.2	622.2	135.0	1895.2

حساب الانتاج

		S11	S12	S13	S14	S15	S1	S2	S1+S2
		الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الاسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	مجموع الاقتصاد	بقية العالم	المجموع
P.1	الانتاج	6174.3	193.2	1071.8	522.5	67.3	8029.1		8029.1
P.11	المخرجات السوقية	6174.3	193.2	13.9	183.8	9.5	6574.7		6574.7
P.12	مخرجات للاستهلاك الذاتي النهائي	0.0	0.0	984.6	338.7	53.2	1376.5		1376.5
P.13	الاخرى المخرجات غير السوقية	0.0	0.0	73.3	0.0	4.6	77.9		77.9
P.2	الاستهلاك الوسيط								
D.21 - D.31	الضرائب - الاعانات								
B.1G	القيمه المضافه (اجمالي)								
K.1	اهلاك راس المال الثابت								
B.1N	القيمه المضافه (صافي)								

الاستخدامات

S1+S2	S2	S1	S15	S14	S13	S12	S11		S11	S12	S13	S14	S15	S1	S2	S1+S2
المجموع	بقية العالم	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاسر المعيشية	الحكومة العامة	الشركات المالية	الشركات غير المالية		الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الاسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	مجموع الاقتصاد	بقية العالم	المجموع
								B.1G القيمه المضافه (اجمالي)	2226.4	145.8	666.9	489.2	47.1	3575.4		3575.4
								B.1N القيمه المضافه (صافي)	1895.2	135.0	622.2	488.2	44.4	3185.0		3185.0
1599.0		1599.0	44.3	6.0	622.2	92.1	834.4	D.1 تعويضات العاملين								
1511.8		1511.8	43.7	6.0	570.7	86.7	804.7	D.11 الرواتب والاجور								
87.2		87.2	0.6	0.0	51.5	5.4	29.7	D.12 مساهمات ارباب العمل الاجتماعية								
706.7		706.7	0.1	17.7	0.4	1.5	687.0	D.2 الضرائب على الانتاج والواردات								
616.7		616.7				0.0	616.7	D.21 الضرائب على المنتجات								
90.0		90.0	0.1	17.7	0.4	1.5	70.3	D.29 ضرائب اخرى على الانتاج								
-40.7		-40.7	0.0	0.0	0.0	0.0	-40.7	D.3 الاعانات								
-40.7		-40.7	0.0	0.0	0.0	0.0	-40.7	D.31 اعانات على المنتجات								
0.0		0.0			0.0	0.0	0.0	D.39 اعانات اخرى على الانتاج								
1229.0		1229.0	2.7	465.5	44.3	52.2	664.3	B.2g فائض التشغيل(اجمالي)								
168.3		168.3		168.3				B.3g الدخل المختلط (اجمالي)								
838.6		838.6		464.5	-0.4	41.4	333.1	B.2n فائض التشغيل(صافي)								
		167.3		167.3				B.3n الدخل المختلط (صافي)								

حساب توليد الدخل

الموارد

حساب التوزيع الاولي للدخل

الاستخدامات

S1+S2	S2	S1	S15	S14	S13	S12	S11		S11	S12	S13	S14	S15	S1	S2	S1+S2
المجموع	بقية العالم	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاسر المعيشية	الحكومة العامة	الشركات المالية	الشركات غير المالية		الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الاسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	مجموع الاقتصاد	بقية العالم	المجموع
								B.2g فائض التشغيل(اجمالي)	664.3	52.2	44.3	632.8	2.7	1396.3		1396.3
								B.3g الدخل المختلط (اجمالي)								
								B.2n فائض التشغيل(صافي)								
								B.3n الدخل المختلط (صافي)								
								D.1 تعويضات العاملين				1667.7		1667.7	7.7	1675.4
76.4	76.4							D.11 الرواتب والاجور				1580.5		1580.5	7.7	1588.2
								D.12 مساهمات ارباب العمل الاجتماعية				87.2		87.2		87.2
								D.2 الضرائب على الانتاج والواردات			706.7			706.7		706.7
								D.21 الضرائب على المنتجات			616.7			616.7		616.7
								D.29 ضرائب اخرى على الانتاج			90.0			90.0		90.0
								D.3 الاعانات			-40.7			-40.7		-40.7
								D.31 اعانات على المنتجات			-40.7			-40.7		-40.7
								D.39 اعانات اخرى على الانتاج			0.0			0.0		
831.7	58.4	773.3	0.1	85.6	117.5	366.6	203.5	D.4 دخول الملكيه	19.6	350.9	102.8	77.1	3.9	554.3	277.4	831.7
675.7	10.4	665.3	0.1	85.5	117.4	312.0	150.3	D.41 الفوائد	13.5	312.0	42.4	49.0	2.4	419.3	256.4	675.7
137.5	40.4	97.1				48.3	48.8	D.42 دخل الشركات الموزع	4.6	31.3	58.9	26.7	1.5	123.0	14.5	137.5
14.1	7.6	6.5				4.9	1.6	D.43 عائدات الاستثمار الاجنبي المباشر المعاد استثمارها		7.6				7.6	6.5	14.1
1.4		1.4				1.4		D.44 دخل الملكية الذي يعزى الى حاملي بوليصات التامين				1.4		1.4		1.4
3.0		3.0		0.1	0.1		2.8	D.45 الريع	1.5		1.5			3.0		3.0
3574.1	150.3	3423.8	6.5	2204.8	695.6	36.5	480.4	B.5g الدخل الاولي (اجمالي) /القومي(اجمالي)								
3033.4		3033.4	3.8	2203.8	650.9	25.7	149.2	B.5n الدخل الاولي (صافي) /القومي(صافي)								

الاستخدامات

حساب التوزيع الثانوي للدخل

الموارد

S1+S2	S2	S1	S15	S14	S13	S12	S11			S11	S12	S13	S14	S15	S1	S2	S1+S2
المجموع	بقية العالم	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاسر المعيشية	الحكومة العامة	الشركات المالية	الشركات غير المالية			الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الاسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	مجموع الاقتصاد	بقية العالم	المجموع
								B.5g	الدخل الاولي (اجمالي) /القومي(اجمالي)	480.4	36.5	695.6	2204.8	6.5	3423.8		
								B.5n	الدخل الاولي (صافي) /القومي(صافي)	149.2	26.7	650.9	2203.8	3.8	3033.4		
179.3		179.3	0.0	94.4	0.0	29.6	55.0	D.5	الضرائب الجارية على الدخل والثروة	0.0	0.0	179.3	0.0	0.0	179.3		179.3
136.9		136.9		55.5		28.5	52.9	D.51	ضرائب على الدخل	0.0	0.0	136.9	0.0	0.0	136.9		136.9
42.4		42.4		38.9		1.1	2.1	D.59	ضرائب جارية اخرى			42.4			42.4		42.4
180.8		180.8		180.8				D.61	المساهمات الاجتماعية	29.7	5.4	145.1		0.6	180.8		180.8
		193.9	0.6		193.3			D.62	المزايا الاجتماعية (غلاف التحويلات الاجتماعية الاخرى العينية				194.0		194.0		194.0
		325.0	6.6	50.9	150.3	34.8	82.4	D.7	تحويلات جارية اخرى	23.2	37.4	303.8	657.2	67.2	1088.8		1088.8
33.6	1.7	31.9	0.1	9.4	0.8	1.3	20.3	D.71	صافي اقساط التامين على غير الحياة		33.5				33.5		33.5
33.5		33.5				33.5		D.72	المطالبات على التامين على غير الحياة								
59.6		59.6			59.6			D.73	التحويلات الجارية لي اطار الحكومة العامة			59.6			59.6		59.6
171.3	168.3	3.0			3.0			D.74	التعاون الدولي الجاري			168.3			168.3	3.0	171.3
884.7	687.7	197.0	6.5	41.5	86.9		62.1	D.75	تحويلات جارية متنوعة	23.2	3.9	75.9	657.2	67.2	827.4	57.3	884.7
4188.0		4188.0	67.1	2729.9	980.2	14.9	395.9	B.6g	الدخل المتاح للتصرف به، اجمالي								
3797.6		3797.6	64.4	2728.9	935.5	4.1	64.7	B.6n	الدخل المتاح للتصرف به، صافي								

حساب اعادة توزيع الدخل العيني

الاستخدامات

S1+S2	S2	S1	S15	S14	S13	S12	S11		S11	S12	S13	S14	S15	S1	S2	S1+S2
المجموع	بقية العالم	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاسر المعيشية	الحكومة العامة	الشركات المالية	الشركات غير المالية		الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الاسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	مجموع الاقتصاد	بقية العالم	المجموع
								B.6g الدخل المتاح للتصرف به، اجمالي	395.9	14.9	980.2	2729.9	67.1	4188.0		4188.0
								B.6n الدخل المتاح للتصرف به، صافي	64.7	4.1	935.5	2728.9	64.4	3797.6		3797.6
333.0		333.0	9.8		323.2			D.63 تحويلات اجتماعية عينية				333.0		333.0		333.0
								D.631 المنافع اجتماعية عينية								
								D.632 تحويلات السلع والخدمات الفردية غير السوقية								
4188.0		4188.0	57.3	3062.9	657.0	14.9	395.9	B.7g الدخل المتاح المعدل، اجمالي								
3464.6		3464.6	54.6	2728.9	612.3	4.1	64.7	B.7n الدخل المتاح المعدل، صافي								

الموارد

الاستخدامات

حساب استخدام الدخل المتاح

الموارد

S1+S2	S2	S1	S15	S14	S13	S12	S11		S11	S12	S13	S14	S15	S1	S2	S1+S2
حساب السلع والخدمات	بقية العالم	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاسر المعيشية	الحكومة العامة	الشركات المالية	الشركات غير المالية		الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الاسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	مجموع الاقتصاد	بقية العالم	المجموع
								الدخل المتاح للتصرف به، اجمالي B.7g	395.9	14.9	657.0	3062.9	57.3	4188.0		4188.0
								الدخل المتاح للتصرف به، صافي B.7n	64.7	4.1	612.3	2728.9	54.6	3464.6		3464.6
1371.4		1371.4	53.1	332.7	985.6			الانفاق الاستهلاكي النهائي P.3						1371.4		1371.4
665.7		665.7	9.8	332.7	323.2			الانفاق الاستهلاكي الفردي P.31						665.7		665.7
705.7		705.7	43.3		662.4			الانفاق الاستهلاكي الجماعي P.32						705.7		705.7
								تعديل التغير في حصة العائلات في صناديق التقاعد D.8								
2816.6		2816.6	4.2	2730.2	-328.6	14.9	395.9	الادخار الاجمالي B.8g								
2426.2		2426.2	1.5	2729.2	-373.3	4.1	64.7	الادخار صافي B.8n								
								صافي الميزان الخارجي الجاري B.12								-

الموارد

حساب استخدامات الدخل المتاح المعدل

الاستخدامات

S1+S2	S2	S1	S15	S14	S13	S12	S11		S11	S12	S13	S14	S15	S1	S2	S1+S2
المجموع	بقية العالم	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاسر المعيشية	الحكومة العامة	الشركات المالية	الشركات غير المالية		الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الاسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	مجموع الاقتصاد	بقية العالم	المجموع
								B.7g الدخل المتاح المعدل، اجمالي	395.9	14.9	657.0	3062.9	57.3	4188.0		4188.0
								B.7n الدخل المتاح المعدل، صافي	64.7	4.1	612.3	2728.9	54.6	3464.6		3464.6
1371.4		1371.4		665.7	705.7			P.4 الاستهلاك النهائي الفعلي								1371.4
665.7		665.7		665.7				P.41 الاستهلاك الفعلي الفردي								665.7
705.7		705.7			705.7			P.42 الاستهلاك الفعلي الجماعي								705.7
		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	D.8 تعديل التغير في حصة العائلات في صناديق التقاعد								
2816.6		2816.6	57.3	2397.2	-48.7	14.9	395.9	B.8g الادخار / اجمالي								
2093.2		2093.2	54.6	2063.2	-93.4	4.1	64.7	B.8n الادخار / صافي								
								B.12 صافي الميزان الخارجي الجاري								

UNESCWA LIBRARY
20014342